

إقحام الصوامت لسانيا - دراسة إبستمولوجية ومقطعية لنون الوقاية
مع الفعل الصحيح الآخر

أ.م.د. عبد الحسن عباس حسن

جامعة الكوفة/ كلية التربية الأساسية

ahasana77@gmail.com

المخلص

يتناول هذا البحث الصيرورة الإبستمولوجية لتعليل ما يُصطلح عليه: بنون الوقاية، في مدونة التراث النحوي العربي، وقد تتبع المسار المفهومي في ضوء اللسانيات الحديثة والمقاربات المقطعية. وتكمن إشكالية الدراسة في هيمنة النموذج الآلي على العقل النحوي التراثي، الذي اختزل وظيفة النون في درء كسر الفعل، مغيباً الأبعاد البنيوية والدلالية. وبعد أن فكك البحث السردية الخطية لـ"نون الوقاية" عبر حفريات معرفية رصدت القطيعة الباراديغمية التي اجترحها ابن مالك بربطه النون بأمن اللبس، فكانت قفزة وظيفية متقدّمة، لكنها بقيت نصاً معزولاً، خارج نسق التقعيد التقليدي التراكمي. ولتأسيس بديل تفسيري، يوظف البحث أدوات الفونولوجيا المقطعية والتحليل الصرفي - التركيبي، مستندا إلى التشكيل المقطعي؛ ليثبت أن إقحام النون مثل استجابة مزدوجة الإكراه: فأولاً، حتمية فرضها النظام المقطعي لدرجة فجوة الصائتين بتوفير قاعدة للمقطع الطويل، وثانياً، ضرورة موفولوجية/ تركيبية لحفظ المقولات النحوية، وصون علامات البناء والإعراب من التحييد والمحو، ممّا يضمن استقامة الإسناد ويمنع اللبس التركيبي. وخُصّ البحث إلى أن اجترح مصطلح: (نون التمايز المقطعي)، بوصفه المصطلح الأقدر على استيعاب الوظيفة النسقية لهذا الإقحام.

Abstract

This research examines the epistemological formation of the rationale for the term Nūn al-Wiqāyah (the epenthetic nūn) within the classical Arabic grammatical corpus, tracing the concept in light of modern linguistics and syllabic approaches. The study's core problematic lies in the dominance of the mechanical paradigm over traditional grammatical reasoning, which reduced the Nūn's function to merely preventing the verb from taking a Kasrah, thereby obscuring its profound structural and semantic dimensions. After dismantling the linear narrative of Nūn al-Wiqāyah through epistemological excavations, the research highlights the paradigmatic rupture introduced by Ibn Mālik, who linked the nūn to the process of disambiguation. While this constituted an advanced functional leap, it remained an isolated textual instance outside the cumulative system of traditional codification. To establish an explanatory alternative, the study employs the tools of syllabic phonology and morpho-syntactic analysis to

demonstrate that the epenthesis of the Nūn represents a response to a dual constraint. First, the syllabic system imposes a phonotactic necessity to bridge the vocalic hiatus by providing an onset for a heavy syllable. Second, there is a morpho-pragmatic necessity to preserve grammatical categories and safeguard structural and inflectional markers from neutralization and erasure, thereby ensuring the integrity of predication and preventing syntactic ambiguity. The research concludes by coining the term "Syllable-Differentiating Nūn" (Nūn al-Tamāyuz al-Maqṭa'ī), positing it as the most precise concept to encapsulate the systemic function of this epenthesis.

مقدمة

أولاً: أهمية البحث

إن الدراسة المقطعية لظواهر العربية تفعل المفاهيم الفونولوجية (Phonology)، فتظهر قيمة الأصوات في التركيب، وتعدّل السلسلة المقطعية للكلمة تبعاً لها، مع حفاظ على المعنى. إن الدراسة المقطعية لأيّ تغيير في بنية الكلمة العربية يقتصر على: التغيير الصوتي الذي له وظيفة. إن المقاربة الابستمولوجية ليست نشازاً عن التحليل المقطعي، بل يتحدان ليُفسرا التغيرات بين تسمية (نون الوقاية) وتعليل مجيئها قديماً، فيتداخل الابستمولوجي كاشفاً عن تعدّد آراء القدماء في نظرهم لهذه النون، مع المقطعي الذي يفسر مجيئها في مواضعها المخصصة.

ثانياً: أسئلة البحث (مشكلة البحث)

إن التفسير القديم والتقليدي في النحو المعياري لزيادة نون الوقاية قبل ياء المتكلم يخلق تساؤلات عديدة، لا تصمد أمام التحليل النقدي؛ لذلك كان لا بد من دراسة هذه الظاهرة برؤية لسانية/ صوتية، رأيناها أليق بالموضوع. إن تفسير مجيء نون الوقاية لوقاية الفعل من الكسر يصطدم بإشكاليات، منها:

١. زيادة النون نفسها مع حروف وأدوات، نحو: مِنْ = مَنِّي، لَيْتَ = لَيْتَنِي
٢. كسر الفعل مع ياء المخاطبة ولا يستوجب التحاق نون الوقاية، نحو: لم تسافري.

ثالثاً: الدراسات السابقة

صار من صفات البحوث العلمية أن تبدأ من حيث انتهت البحوث السابقة. وقد اطلع الباحث على بعض الدراسات السابقة، وقسمها إلى قسمين:

(أ): دراسات معيارية بطابع تعليمي، جديدها كان الإحصاء وسرد آراء القدماء، نحو:

١. النون وأحوالها في لغة العرب للدكتور صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، وفيه فصل عن نون الوقاية وأحوالها، مع تركيز على الجانب التعليمي والمعيارية لها.
٢. النون في لغة العرب دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم للدكتور مصطفى زكي النوتي، منشور في حوليات كلية الآداب جامعة الكويت الحولية السابعة عشرة الرسالة الخامسة عشرة بعد المائة (١٩٩٦ ١٩٩٧م). وما يخص نون الوقاية في هذا البحث ولا يخرج كلام الباحث عنها بما تُردده كتب النحو التعليمية إلا في استقصاء كثير من الأمثلة القرآنية لنون الوقاية.
٣. العلاقة بين ياء المتكلم ونون الوقاية للدكتور السيد حسن حامد عبد الحميد البهوتي، منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق جامعة الأزهر العدد الخامس ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. وهو أيضاً يُعنى بالجانب المعيارية.

٤. نون الوقاية توثيق ودراسة للدكتور المهدي إبراهيم عبد العال، وهو منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد العشرون ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ م، ويُعنى هذا البحث بالإضافة إلى الجانب المعياري بالرد على من يعتبر ضمير المتكلم "ني" وليس الياء فقط، أو من يرى أن النون ضمير وليست للوقاية.

٥. قراءة لغوية جديدة لأحكام نون الوقاية التركيبية للدكتور علي إبراهيم محمد، منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر، العدد الرابع والعشرين ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م. وهو بحث كبير جدا بتفصيلات كثيرة جدا، عرض الباحث فيه لمخرج النون وصفتها وسبب تسميتها ومعاني النون في المعجم العربي ولظواهر الإقلاب والإظهار والإخفاء والإدغام والإبدال وأنواع النون وغيرها من التفصيلات. ومرّ على أحكام النحويين وتعليقاتهم لوجود نون الوقاية وعلّة اختيارها من بقية حروف العربية.

٦. نون الوقاية: مواضعها وأحكامها، د. مها بنت عبد العزيز الخضير، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، ع (١٤) ج (١) ١٥ جوان، ٢٠١٨. (ص: ٢٩٤-٣٠٨).

(ب): دراسات وصفية حاولت أن تأتي بجديد منها:

١. نون الوقاية ليست للوقاية للدكتور صلاح رَوّاي وهو بحث منشور في حوليات كلية دار العلوم العدد العاشر ١٩٨٢ م. وتقوم فكرة هذا البحث على أن النون ليست للوقاية وإنما هي ضمير المتكلم.

٢. "ضمير المتكلم (ني) من ضمائر النصب والجر في العربية" للدكتور أحمد محمد عبد الدايم، وهو بحث منشور في حوليات كلية دار العلوم العدد السادس عشر ١٩٨٨ م. وتقوم فكرة هذا البحث على إثبات أن النون ليست زائدة إنما هي جزء من ضمير المتكلم الذي يكون في محل نصب أو جر.

٣. نون الوقاية بين كونها حرفا مفردا أو جزءا من ضمير، د. أحمد كشك، مجلة اللسان العربي، مج/١٨، ج/١.

٤. أسرار الضمانر، للأستاذ عبد الحق فاضل، بحث بمجلة اللسان العربي، ع (٥)، المغرب، (ص: ٢٧٣-٣٠٥). وهو بحث عرض فيه الباحث للضمائر: عناصرها، والتبدل فيها، وتركيبها، وتحليلها، وحركاتها، وتعبيرها عن الجنس والعدد والجهة. وفي ص (٢٧٦-٢٧٧) رأى الباحث أن ضمير المتكلم هو النون، وأن الياء حركة نطقية تشبه (نا) في (علمنا) و(نُ) في (نُساعدُ، ونؤيّدُ).

٥. أحكام نون الوقاية التركيبية من منظور علم الأصوات، د. علي إبراهيم محمد، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر. والبحث كبير شغل (٧٠) صفحة. توسّع فيه الباحث وأطال في تسمية النون ومعانيها وأحكامها ومخرجها وصفاتها وأحكامها التجويدية من إظهار وإدغام وإقلاب وإبدال، ومعانيها حرفا نحويا عاملا وغير عامل من نون الوقاية ونون الأفعال الخمسة ونون جمع المذكر والمثنى ونون المضارعة والإلحاق، وغيرها الكثير ممّا قيل عنها بكتب النحو. والبحث واسع جدا؛ لأنه اتخذ من النون في كل صورها مع الفعل بكل أحواله ومع الأدوات وحروف الجر، ممّا جعل النتائج غير دقيقة، إذ رأى، وهذا من الغريب، أن تحليله المقطعي كشف أن لا فرق في تركيب الفعل عند اقترانه بنون الوقاية أو عدم اقترانه!

(ج) دراسات مقارنة

١. نون الوقاية في اللغات السامية: دراسة مقارنة، د. يوسف قوزي، مجلة المجمع العلمي العراقي (العدد الخاص بهيئة اللغة السريانية)، مج ١٣، بغداد، ١٩٨٩. (ص: ٢٤٢-٢٨١). وهو بحث كبير يتخذ المنهج المقارن طريقا لتناول نون الوقاية في ضوء اللغات السامية الأخرى. ويحاول من خلال المقارنة إعادة وصف نون الوقاية بما يأتي:

أ. تمييزه بين ياء المتكلم مع الاسم في محل الجر و(نون المتكلم) مع الفعل في محل نصب، ويرى أنهما ضميران مختلفان، وليسوا واحداً.
 ب. وتأسيساً على ما تقدم يرى تبعاً للمنهج اللغوي المقارن أن ضمير النصب ليس ياء المتكلم وليس المقطع (ني)، بل نون المتكلم فقط. ويعد د. يوسف فوزي الياء زائدة لوقاية النون من التباسها مع نون النسوة في العربية والسريانية، ومع نون المتكلمين في السريانية.
 وإن كانت هناك بعض البحوث والدراسات التي أفاد الباحث منها في دراسته هذه، ضممتها قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث. ويؤكد الباحث أن فرضيات بحثه ونتائجه جديدة لم يسبق إليها في حدود اطلاعه.
رابعاً: حدود البحث

واختار الباحث لعينة تحليله الفعل الصحيح الآخر؛ لسببين:

الأول: التزاماً بحدود البحث الموضوعية، وتحقيقاً لمبدأ الإيجاز غير المخل.

الثاني: سيرجى الباحث استقصاء بقية الأنماط التركيبية لاقتران نون الوقاية بالأفعال والأدوات إلى دراسات لاحقة؛ رغبة في تركيز نطاق البحث الحالي على الجانب الإجرائي لنمط واحد من الفعل الصحيح الآخر (الماضي والمضارع والأمر).

خامساً: منهجية البحث

تضافرت عند الباحث بهذه الدراسة أدوات المنهج التاريخي لتتبع صيرورة ظاهرة نون الوقاية، مع آليات المنهج الوصفي في شقّه التفسيري؛ وذلك لاستنطاق خصائص هذه الظاهرة، مع محاولة تحليلها بما يتسق مع مقتضيات التحليل المقطعي.

سادساً: مصطلحات البحث

صار من منهجيات نشر الأوراق البحثية أن تعرّف بأهم مصطلحاتها. ومن مصطلحات البحث المهمة التي نرى من الواجب تعريفها:

١. الإقحام^١

"إقحام الصوت Epenthesis وهو العملية التي بواسطتها تُدخّل مصوتاً أو صامتاً (حركة أو حرف) في صلب الكلمة لتسهيل لفظها"^٢. إذن فالإقحام أن تولّد صائناً لإحداث تناسق صوتي، أو تُدخّل صامتاً في صلب كلمة لتسهيل لفظها، وهذا ينطبق على حالة نون الوقاية.

الإقحام والإلحاق

ويصادفنا مصطلح صرفي تراثي، هو: الإلحاق. والفرق أن الإقحام يأتي لغاية صوتية أما الإلحاق فيأتي لوظيفة صرفية. إن الإلحاق "هو زيادة حرف أو حرفين على الحروف الأصلية في الفعل أو الاسم؛ لتصير الكلمة المزيدة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وهيئتها الحاصلة من الحركات، والسكنات..."^٣. فالإلحاق مكمل لمبحث حروف الزيادة في الصرف العربي.

وثمة فرق آخر أن الإقحام ينطوي في الأساس على غاية صوتية؛ ليجلب المعاني أو ليمنع اللبس عرضياً، لكن الإلحاق لا يكون إلا لغرض اشتقاقية أو معنى صرفي ينتظم بوزن معين.

ولم يرد مصطلح الإقحام في التراث اللغوي إلا بمعنى تركيبية نحوي، ولم تذكره المدونات الصرفية بحسب تتبع الباحث المتواضع. لكنه بالمدونة النحوية التراثية بمعنى المجيء بكلمة لزيادة المعنى وتأكيده.

ولا يتبنى الباحث مصطلح الإقحام بمعناه التراثي ولكن بمعناه الحديث الذي جاءت به معاجم المصطلحات اللسانية. ومما يستدل على هذه الفكرة أن هناك من الباحثين من ألف في الإقحام بوصفه موضوعاً تركيبياً:

- ظاهرة الإقحام عند النحاة والمفسرين، أحمد إبراهيم سيد أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢٠٠٠/١.
- ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية، رسالة دكتوراه للباحث خالد بن عبد الكريم بسندي، كلية الألسن جامعة عين شمس، ٢٠٠١م، ثم طبعتها دار كنوز المعرفة العلمية عام ٢٠١٥.

٢. الصوامت

من المسلمات الفونولوجية للنظام الصرفي العربي، أنه يتميز إلى صوامت تمثلها الأصول الصوامت الصحاح، وصوائت، وتشمل الحركات بنوعها: القصيرة والطويلة، وتأسيساً على خصائص الأرومة اللغوية السامية، فإن الجذر الصامتى لأية كلمة ينهض بعقب الدلالة المعجمية (المعنى الكلي/ العام)، أما تنوع الدلالات وتوليد الصيغ فهو رهن بتغير الصوائت؛ لكون الساميات من اللغات التصريفية. إن الثابت المعجمي (الجذري) يستقر في الأصول الصوامت الحاملة للمعنى العام، وهي النواة المعجمية الصلبة، أما المتغير الصائتي فيختص بوظيفة التخصيص الدلالي وتوجيه المعنى، عبر التشكيل الصرفي (Morphological Molding).

وتنطلق هذه الرؤية من المعيار الوظيفي في تصنيف الأصوات على: صوامت، وصوائت، فمُنحت الصوائت: طولها وقصيرها، قيمة خلافية متعددة المستويات بين: بناء مقطعي أو وسم إعرابي، أو تشكّل صرفي، أو تخصيص دلالي. ويتجسد ذلك إجرائياً في التوالد الاشتقاقي لمادة: (ك ت ب)، نحو: (كُتِبَ) و(كاتب)، و(كتاب)، و(كُتِبَ)، و(كُتِبَ)، و(كُتِبَ) وغيرها، إذ تنتظم جميعاً في الجذر الصامتى (ك ت ب)، لكن تكفلت الصوائت: قصيرها وطولها، بتنوع المعنى وحسم إحدى الدلالات المرادة.

٣. المقطع (Syllbe The)

أدائياً فإن الكلمات تنتظم في زمر صوتية متألّفة؛ لذا تخضع بموجبها السلسلة الكلامية لتقطيع لوحدها تُسمى بالمقاطع. ويمثل المقطع الصوتي أول مرتكز إجرائي في التحليل الفونولوجي الحديث، ومعياراً حاسماً في ترسيم تخوم الكلمة وضبط هويتها المورفولوجية.

إن اللغات إن اختلفت في بنيتها المقطعية^{١٠}، فإنها تتفق في طبيعة تشكيل المقطع، فلكل مقطع قاعدة تكون من الصوامت حصراً، وقمة تكون من الصوائت حصراً، وأقل ما يتألف منه المقطع: قاعدة ارتكاز صامتة تليها قمة إسماع صائتية^{١١}، نحو: واو العطف في العربية (وَ) = /و/، وهو أيسر أنواع المقاطع تكويناً وأكثرها دوراً على الألسنة، بتكوّنه من جزئين: صامت وصائت قصير (CV). ويمكن أن نعدّه من النمط المقطعي الكوني (Universal Syllable Type)؛ لشيوعه عالمياً.

وطال الخلاف لدى المحدثين بنية المقاطع: كما وترميذا واصطلاحاً، بل تعدّاه إلى معايير تقسيمها. وكذلك انسحب هذا الاختلاف على تعريفاتها، وما هو إلا انعكاس لتباين المقاربات المنهجية التي تعددت للنظر للمقطع بين: مقارنة نطقية أو فيزيائية^{١٢}. ويتبنى الباحث تعريف د. حسام النعيمي، حين عرّفه بقوله: "وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد"^{١٣}. وأهمية تعريف النعيمي أنه حدّد بداية المقطع ونهايته، زدّ على ذلك تفضيله من لدن بعض المحدثين المختصين بالبحث الصوتي، مثل د. عبد العزيز الصيغ^{١٤}، ود. غانم قنوري الحمد^{١٥}. وسيلتزم الباحث أيضاً بتسمية د. حسام النعيمي أنواع المقطع وكيفية تقطيعه للكلمة، وطريقته في التحليل المقطعي.

٤. المقاربة الاستمولوجية: تاريخية المعرفة

لا تكتسب الحقيقة العلمية مشروعيتها إلا عبر سيرورتها، وبأنها تشكّل مستمر وتراكم بنائي لا يتوقف. مما يفرض استحضار الوعي بالمعرفة من زاوية تطورها؛ لاستكشاف أصولها ومتابعة الجذور الأولى للأفكار^{١٤}. و خلاصة القول: إن المعرفة العلمية سيرورة لا منتج نهائي.

وقد تبلور مسار أكاديمي في مراكز البحث الغربية، اصطُح عليه بتاريخ الأفكار، شغل حيزا بينيا في العلوم، فعُدته بعض الأكاديميات تخصصا قريبا لما يُسمّى بالتاريخ الثقافي، وتراه أخرى اشتغالا فلسفيا.

والإبستمولوجيا: علم إنساني مستقل يدرس المعرفة العلمية من زاوية تطورها^{١٥}، وإن الدراسة الإبستمولوجية هي "الدراسة العلمية التي تفسر سيرورة المعرفة"^{١٦}. ومن أجل إضفاء الصفة العلمية على هذه الدراسة فلا بد من العودة إلى جذور المعرفة، أي: أشكالها الأكثر أولية^{١٧}.

١.٤. الرؤية الإبستمولوجية لتاريخ الأفكار النحوية

انبنت المدونة النحوية التراثية على أساس غائي، تبتغي الإقناع والتعليم، وغفلت عن تتبّع مسارات تطوّر المعرفة النحوية، أو كيفية تحوّل الآراء إلى قواعد والفرضيات إلى قوانين. ولأن النحو منتج تاريخي تراكمي وليس معطى أو بنية آنية جاهزة، فيتحنم علينا قراءة المفهوم النحوي عبر تعاقب إسهامات النحويين وحجاجهم وعوائق تحوّل الفرضية أو الظاهرة من: الفرض إلى الإثبات فالشروع.

إن متابعة الصيرورة الإبستمولوجية للمعرفة النحوية ليست مسلكا بحثيا هينا. إذ تكمن الصعوبة في ارتياد مناطق غير المفكر فيها (The Unthought) ومحاولة استنطاق النسق المضمّر الذي غيبه التدوين، أو أقصاه العقل الجمعي النحوي ونحاه سطوة المتن النحوي الرسمي. ويحاول هذا البحث أن يلتفت لما لم يُكتب له التدوين والشروع.

إن النحو العربي في صورته الأخيرة يبدو أقرب للكمال والتماسك والانضباط وأكثر خلوا من التطور بالمحاولة والخطأ. ولو كان النحو عملا فرديا ناجزا؛ لانتفت القيمة المعرفية لتتبع مساره الإبستمولوجي، بيد أن العلوم الإنسانية بطبيعتها ذات صيرورة تشاركية، تُسهّم فيها نخب متعاقبة، وتبقى رهينة التفاعل الجدلي، وعلى حقب مستطيلة.

وتروم الإبستمولوجيا النحوية مساءلة المعرفة النحوية وتأسيس نظريتها، والتحليل العلمي لتكوّن هذه المعرفة، مع النأي عن أي مقاربات تأويلية مفارقة للصرامة العلمية. إن الإبستمولوجيا النحوية تصدر عن وعي بتاريخية النحو وقابليته للتطور، وتتجاوز النظرة السكونية، التي تخزله بوصفه مُعطى نهائيا ومكتملا.

واستنادا للمنظور الإبستمولوجي المحدد آنفا، سيعمد البحث إلى رصد تشكّل نون الوقاية في المتن النحوي القديم؛ ليكون مدخلا لنقد الصيرورة التقعيدية الأخيرة لها.

سابعاً: توصيف إقحام النون الوقاية في التراث اللغوي: العرض والتطور

(١) العرض^{١٨}

لم يجترح الخطاب النحوي للمتقدمين مثل سيبويه (١٨٠ هـ) والمبرد (٢٨٥ هـ) وابن السراج (٣١٦ هـ) نون الوقاية: مصطلحا وموضوعا، بل درسوها مُلحقة بموضوع ضمائر النصب^{١٩}. وعرفها المتأخرون من نحاة العربية المهتمين بحروف المعاني، فقد عرفها المرادي (٧٤٩ هـ): "هي نون مكسورة تُلحق قبل ياء المتكلم..."^{٢٠}.

لكن سيبويه أول من ذكر علة مجيئها نقلا عن الخليل بقوله: "وإنما قالوا في الفعل: ضَرَبْتَنِي وَيَضْرِبُنِي، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنع الجِر"^{٢١}. أما المبرد فيقول عنها: "وهذه النون زائدة، زادوها عمادا للفعل؛ لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر، وهذه الباء تكسر ما قبلها"^{٢٢}. وابن السراج (٣١٦ هـ) يقول: "فإذا جاؤوا إلى الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نونا قبل الياء؛ لئلا يكسروا لام الفعل، والفعل لا جرّ فيه، فقالوا: ضربني، فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون، وكذلك يضربني"^{٢٣}. لقد مهد قول ابن السراج: "فسلمت الفتحة بالنون" للوعي بإعادة تفسير نون الوقاية. ويوضح ابن جني (٣٩٢ هـ) الأمر أكثر بقوله: "وإنما زيدت هذه النون في ضربني ويضربني ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النون"^{٢٤}، أمّا لماذا تُكسر النون؟ فإنما يناسب ياء المتكلم كسر ما قبلها، بتعبير القدماء الذين يرون حرف المد ساكنا متحركا بحركة تُناسبه. يقول ابن الشجري (٤٥٠-٥٤٢ هـ) "فقالوا: إنني وأنني ولكنني وكأنني، وأجرّوا وأخرهنّ مجرى أواخر الأفعال، من نحو: أكرمني ويكرمني، وإنما فعلوا ذلك بالفعل كراهة أن يقولوا: أكرمي ويكرمي، كما قالوا في الاسم: مُكرمي؛ لأنهم لما جنبوا الأفعال الكسر، الذي هو إعراب، جنبوها الكسر الذي هو ليس بإعراب، وشبهوا أواخر باب (إن) بأواخر الماضية، في بنائها على الفتح ووقائها الكسر، لأنهم أجرّوها مجراها في عمل النصب والرفع"^{٢٥}.

أما ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) فيقول: "دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا"^{٢٦}.

وإذا يَمّنا النظر نحو المدونة النحوية المتأخرة، سنجد قول ابن يعيش (٦٤٣ هـ): "اعلم أن ضمير المنصوب إذا كان للمتكلم، واتصل بالفعل نحو ضربني وخاطبني وحدثني... والنون زيادة... وإنما زادوا النون في المنصوب إذا اتصل بالفعل؛ وقاية من أن تدخله كسرة لازمة؛ وذلك أن ياء المتكلم لا يكون قبلها إلا مكسورا... فجاءوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها، وتكون وقاية للفعل من الكسر"^{٢٧}. أمّا عند ابن مالك (٦٧٢ هـ) "إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نونٌ تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك؛ لأنها تقي الفعل من الكسر، وذلك نحو: أكرمني، ويكرمني، وأكرمني"^{٢٨}. ويقول المالقي (٧٠٢ هـ) عنها: "تكون للوقاية من كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلم..."^{٢٩}. وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) لم يبعد كثيرا عن قول المالقي عن ياء المتكلم، بقوله: "وإذا كانت في موضع نصبٍ بفعل ماضٍ، أو مضارع، أو أمر... كان قبلها نونٌ مكسورة تُسمى نون الوقاية نحو: يضربني، وضربني، واضربني"^{٣٠}، مع اختلاف في العبارات لا يفرق كثيرا؛ لأن المعنى نفسه. أمّا ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) فحين قال: "نون الوقاية وتسمى نون العماد، وتلحق قبل ياء المتكلم..."^{٣١}، فلم يُضف أمرا جديدا غير أن ذكّرنا بمصطلح العماد الذي جاء أول مرة عند المبرد (٢٨٥ هـ).

لكن الإضافة النوعية تجلّت فيما نقله الأشموني من طرح مغاير بقوله: "مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل الكسر، قال الناظم: بل لأنها تقي اللبس في أكرمني في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حُمِلَ الماضي والمضارع على الأمر"^{٣٢}.

وقد آل النحو في طوره المتأخر إلى تكريس المصطلح وتثبيته، فغدا المصطلح ذاته: (نون الوقاية) مرتكزا حجاجيا لتسوية الظاهرة وتعليل إقحام النون، أي: استحال الدال الاصطلاحي ههنا علة لوجود

المدلول، إذ قال السيوطي (٩١١ هـ): "وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر"^{٣٣}. والدقة تقتضي أن نقول إن للسيوطي رأي آخر يجب ألا نغفله، إذ يقول عن نون الوقاية: "تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضَرَبِي إذ الضرب اسم للفعل"^{٣٤}. ولعله هو نفسه رأي ابن مالك الذي نقله الأشموني، نقله السيوطي من غير أن ينسبه.

(٢) تفعيد نون الوقاية في التراث النحوي: مقارنة ابستمولوجية

يؤمن الباحث أن تاريخ النحو ليس تاريخ رجاله وسيرهم العلمية فحسب، وإن كان هذا مهما في فهم تطور النحو. ولكن الأهم أن نفهم وندرس ونبحث في تاريخ تطور الأفكار النحوية. وبالتالي يؤمن الباحث أن تاريخ النحو يجب أن يكون تاريخ تقدم المعرفة النحوية: مصطلحا وتقييدا. وتأسيسا لوعي منهجي نبثه بهذا البحث أن تاريخ العلم، ومنه النحو العربي، ليس مرادفا لتراجم رجاله، ولا ينبغي أن يقتصر على سردية أعلامه، بل الغاية البحث في تطور الأفكار النحوية، أي: أركيولوجيا^{٣٥} المعرفة النحوية؛ ليكون تاريخ النحو سجلا لتنامي هذه المعرفة بتجلياتها الثلاثة: ضبط المصطلح فتحريير المفهوم ثم إحكام القاعدة.

لقد هيمَنَ على العقل النحوي بطوره التأسيسي (القرن الثاني الهجري) هاجسُ التعليل القياسي، المؤسس على المشابهة والمشاكلة، معيارا إجرائيا يُظهرُ حكمة الواضع العربي واتساق سلبقته. ولم يتمكن سيبويه من تسميتها الاصطلاح المشهور: (نون الوقاية). إذ مرحلة سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، أي: من القرن الثاني وحتى القرن الثالث، هي مرحلة الحدس الصوتي، فسيبويه حين قال: "وإنما قالوا في الفعل: ضَرَبْتِي وَيَضْرِبُنِي، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِعَ الجر"^{٣٦} تعامل معها بوصفها إجراء احترازيا صوتيا، وعللها بكراهية المشابهة بين الفعل والاسم، فقد كان هاجسه بنيويا صرفا، للحفاظ على الهوية المقولية، أي: تمايز مقولة الفعل عن مقولة الاسم.

ولم تتقدم المعرفة النحوية كثيرا في القرن الثالث على يد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) فيما يخص نون الوقاية، سوى أنه سماها عمادا، مع ذكر العلة نفسها التي ذكرها سيبويه. لكن المبرد بالاصطلاح عليها: عمادا بقوله: "وهذه النون زائدة، زادوها عمادا للفعل"^{٣٧} أي: دعامة حصينة للفعل ضد الكسر، وهو ههنا يُكرِّسُ النظر الفيزيائي للغة، إذ نون الوقاية عنده جسم يُقَحَّم؛ ليتحمل ثقل الجرّ والكسر.

وفي القرن الرابع ترسَّخ الطابع التسويغي عبر مقولات ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ). إذ فصل ابن السراج في علة مجيء النون قبل ياء المتكلم بتفسير صوتي شكلائي، من غير أن يصطلح عليها بمصطلح: نون الوقاية؛ ذلك أن التعليل هو السائد في التفعيد النحوي، ليصوغ ابن جني العلة بعبارة أكثر وضوحا وصرامة: "ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النون"^{٣٨}.

وما بين منتصف القرن الخامس والسادس كاد ابن الشجري (٤٥٠ هـ - ٥٤٢ هـ) أن يصل لتعليل قريب؛ لولا أنه استسلم لشبهة الظاهر، في مقارنته بين ياء المتكلم: مع الفعل (أكرمي) ومع الاسم (مُكرمي)، والفرق بينهما في ارتضاء الجر للثاني دون الأول. ويُحسب لهذا النحوي أنه أول من اصطلح عليها بنون الوقاية بحسب تتبعنا المتواضع لأراء النحاة، انطلاقا من علة مجيئها: "تقي الفعل من الكسر". لقد وسَّع ابن الشجري قاعدة نون الوقاية لتشمل (إن وأخواتها)، وأيضا وظَّفها أداة حجاجية لإثبات فعلية صيغة التعجب

(ما أفرحني!). فغدت نون الوقاية عند ابن الشجري مسبارا لتعيين تصنيف الكلمة: (اسم، فعل...) وغير هذا لم يأتنا القرن السادس بجديد ذي بال، فهذا ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، لما قال: "دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا"^{٣٩}، فقد وقف عند سطح الظاهرة، متجاهلا أي حمولة دلالية أو وظيفية. وهنا وبهذا القرن وقف العقل النحوي في حالة ركود معرفي، ينسج على منوال سيبويه، ويدور في فلكه، وغضّ النظر أمام أي مقارنة تستكشف القيمة الخلفية للنون.

أما القرن السابع فيقف على خطّ صدع منهجي وانشطار ابيستمولوجي، بين حتمية الامتداد للنسق التعليلي التقليدي لنون الوقاية، وقد مثله ابن يعيش (٦٤٣هـ)، وبين قطيعة معرفية أسفرت عن تحوّل باراديجمي^{٤٠}، مثله ابن مالك (٦٧٢هـ) في مسار التعليل. إن قول ابن مالك عن نون الوقاية: "تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: صرّبي إذ الضرب اسم للفعل"^{٤١}، يعلل المصطلح (نون الوقاية) لا بوقاية الفعل من الكسر، بل لأنها تقي الفعل من التباس الجنس بين بين فعل ملحقة به: ياء المتكلم (أكرمني) من فعل ملحقة به ياء المخاطبة: أكرمي.

وبقول ابن مالك تجاوزَ العقلُ النحويّ التسويغ الصوتي (الوقاية من الكسر) إلى مقارنة أكثر عمقا، إذ الصائت الطويل (الياء المدية) في: (عَلِمِي) و(عَلَمَنِي)، يمثلان وحدة صوتية متماثلة فونولوجيا، لكنها تفترق مورفولوجيا، فالياء الأولى علامة إسناد للمخاطبة، والثانية علامة مفعولية للمتكلم. فيكون إقحام النون في هذا السياق إجراءً لفك التشاكل والارتباط الدلالي، والتمايز المقطعي كفل النظام اللغوي أمن اللبس محافظا على استقلالية المقولات النحوية.

بيد أن هذه المقاربة الوظيفية لابن مالك بقيت اجتراحا معرفيا معزولا، وحالة تفسيرية استثنائية وابتكارا غير مسبوق من حيث المنشأ، ومنقطع الامتداد من حيث الأثر، ولم يُقيض لها أن تتحوّل إلى نسق سائد يتلقفه درس النحوي اللاحق بالتبني والتطوير، كما عند نحاة القرن الثامن، نحو: المالقي (٧٠٢هـ) وابن حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) وابن هشام (٧٦١هـ).

وبمثل القرن السابع في تأرّجحه بين الإرث في التعليل الصوتي المعياري وبين القطيعة التي أسفرت عن منعطف تفسيري حاسم، نجد القرن العاشر يشهد استقطابا حادا بين تعليل السيوطي (٩١١هـ) في إحدى منقولاته؛ ممّا يشي بقوة السلطة البيداغوجية ورسوخ آرائها وإيثارا للاقتصاد المعرفي والتفسير الإجرائي، وبين رأي الأشموني الذي نقله عن ابن مالك وتبناه، ويتطابق مع رأي آخر نقله السيوطي، محدثا انعطافة ابيستمولوجية في المعرفة النحوية، فكان رأيا مكتنزا بالثراء والغنى، حين قال بأنها: "تقي اللبس في أكرمني في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حُمِل الماضي والمضارع على الأمر"^{٤٢}. ويكشف رأي ابن مالك عن وعي مقاصدي متقدم سابق لزمانه، تجاوز فيه التسويغ الصوتي (الكسر) إلى التعليل الدلالي (أمن اللبس)، لكن رأي ابن مالك شكّل قطيعة مزدوجة، فلم يتخلّق من رحم السياق السابق، ولم يتحوّل إلى باراديجم (أنموذج إرشادي) لاحق، ممّا أحدث فجوة تاريخية في مسار التعليل النحوي، وبقي هذا الرأي لحظة استنارة ابيستمولوجية مبتورة، لم تتجاوز حدود الطرح الفردي، ولم يُقيض لها الاندماج في صيرورة التراكم المعرفي للعقل النحوي. وكأنني برأي ابن مالك منقطع ابيستمولوجيا عمّا سبقه، ومحدثا قطيعة معرفية عمّا يأتي بعده.

ثامنا: نون الوقاية عند المحدثين

وكما مرّ بنا رأي النحاة القدماء، سنعرض لأراء بعض المحدثين من العرب والمستشرقين. واستكمالا للمسار التحليلي، الذي استدعينا فيه مقولات المدونة النحوية التراثية، ننقل لمساءلة القراءات الحديثة: العربية منها والاستشرافية، رصداً منا للتحوّلات في المفهوم والنظر والتسويغ.

أولا: آراء المحدثين العرب

جنح بعض اللغويين العرب إلى مقارنة الضمير (ني) بعدّه لاحقة صرفية مركبة ومُدْمَجَة، أي: إنها مورفيم متصل واحد؛ نظراً لشدة التلاحم والترابط الصوتي والوظيفي بين عنصريه^(٤٣). ويجد هذا التصوّر الذي يوحد النون والياء بضمير واحد بصنيع سيبويه الذي أدرج ضمير النصب (ني)، ولم يُفكّكه، فقد قال سيبويه في موضعين:

- "اعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني) وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء".^{٤٤}
- "وقد أسقأن، وأسقن وأنت تريد: أسقاني وأسقني، لأن ني اسم".^{٤٥}

ويُشعرنا كلا القولين بأن سيبويه تعامل مع النون جزءاً من الضمير؛ لأن (ني) بحسب ما نقلناه عنه كيان وظيفي واحد. وسيأتينا الردّ على مثل هذه المقولة.

ثانياً: آراء المستشرقين

١. رأي المستشرق الفرنسي: هنري فليش

رأى أن "مهمة النون (n) المتصلة بالفعل هي في الواقع فاصل يتحاشى الانزلاق بين المصوتين، في مثل: جَرْحُون-ي"^{٤٦}، ولو لم تكن هناك نون، لأصبح التركيب الفعلي كما يأتي:

من دون نون	بالتكتابة المقطعية	مع النون	بالتكتابة المقطعية
جَرْحُونِي	ج - ر - ح - ن	جَرْحُون-ي	ج - ر - ح - ن - ي
هـ	هـ	هـ	هـ
يقع محذور صوتي يتمثل بالتقاء صوتي علة: حركتان طويلتان: ضمة طويلة وكسرة طويلة	فصل، بحسب فليش، بين صائتين وقعا فمتين، بجلب قاعدة صامتية كقاعدة للمقطع الأخير		

يشير هنري فليش في مثاله أعلاه إلى وظيفة واحدة من وظائف إحاق نون الوقاية، وهي الفصل مقطعيًا بين قمتين للمقطع (ح - ن + ي)، فكان الإتيان بالنون هو لخلق قاعدة للمقطع الثاني:

ح - ن ← ----- ح - ي

تحليل رأي هنري فليش:

إنّ الإتيان بنون الوقاية عند هنري فليش كان لدواعٍ صوتية فيزيائية، حين رأى النون فاصلاً "يتحاشى الانزلاق بين المصوتين"، فاخترل وظيفة إقحام النون في بعدٍ فيزيائي صوتي، مجرد من سياقها الوظيفي؛ لأنه رأى اللغة بوصفه جهازاً للنطق يُجابه مشكلة فيزيائية، تتمثل في الانتقال من صائت (vowel) إلى صائت آخر يُعدّ فجوة (hiatus)؛ لذا نشأ الانزلاق، الذي يعنيه فليش بسبب التداخل غير المستحب صوتياً، أو ما تعرفه الصوتيات بالفجوة الصائتية (Vowel Hiatus). إذن نون الوقاية عند فليش هي حاجز صوتي؛ لينكسر حدة هذا التلاقي.

إن رأي فليش يقتصر على الناحية الوظيفية، فهو يسوّغ: كيف وضعنا فاصلاً؟ لكن رأيه لا يشرح: ما الذي سيترتب على عدم إقحام النون من لبس؟ وتفسير فليش ههنا للغة شكلاً، وأهمها وظيفة. إن رأي فليش بتحليل استمولوجي يقع في اللسانيات الوصفية المادية، وهو في موضع المهتم بالطبيعة الصوتية للكلام المنطوق لا المعنى.

٢. رأي أندري رومان

يقول أندري رومان عن إلحاق نون الوقاية بالفعل: " أمّا الفعل فلم يكن ممكنا إلحاق هذه الياء مباشرة في آخره؛ لأن هذا الإلحاق يؤدي إلى سقوط العلامات الدالة على الجنس والعدد فيه، وهو ما لا تجيزه العربية؛ ولذلك تفادت سقوط هذه العلامات بحشر نون بين الفعل والضمير، وهي النون التي سماها النحويون العرب (نون الوقاية) في مثل: (ضربني)، فبدأ ضمير المتكلم المفعول مكوّنا من النون والياء: / ني / " .^(٤٧)

تحليل رأي أندري رومان:

لا ينظر أندري رومان إلى الصوت مجردا مثل فليش، بل يُبرزُ القيمة الخلافية لصوت النون. إن النظام اللغوي العربي حريص على وحداته الصرفية الدالة (Morphemes) المانعة للبس. فلو قيل: (ضربني) بدلا من (ضربني) لفقدنا:

- فتحة بناء الفعل الماضي.
- دلالة الماضي على الفاعل المذكر المفرد المسند إلى ضمير الغائب: (هو).

لذا فالنون برأي أندري رومان فاصل مورفولوجي، يحمي بيانات (العدد والجنس وزمن الفعل) التي يحويها الفعل (ضربني). أمّا من ناحية مقطعية، فلو قيل: (ضربني) بدلا من (ضربني) لتوالت الحركات ولتشكل محذور مقطعي، يتمثل بتوالي الفتحة القصيرة والكسرة الطويلة:

ض / ر -

إن رأي أندري يقع ضمن مرجعية اللسانيات النسقية الوظيفية (Systemic Functional)، التي تُحسب لمدرسة براغ مع تطويراتها الفرنسية. تلك المدرسة لا تنظر للغة (وهي وهنا العربية ومثالها: نون الوقاية)، إلا نسقا متماسكا لا يسمح بإسقاط علاماته الدالة، وأي تغيير صوتي لا يتم إلا وفقا لمعايير نسقية صارمة؛ تفاديا لأي اختلال بنيوي، مثل اللبس، وهنا يتماهى الصوت ليخدم المعنى ويحمي كفاءته التواصلية^{٤٨}. وفي سياق نون الوقاية فعّل النظام اللغوي العربي آلية وقائية مزدوجة، صيانةً للتماسك المورفولوجي، ودرءاً لأي تفريط قد يُخلّ بمبدأ أمن اللبس.

إن مقاربتني: هنري فليش وأندري رومان يمثلان منعطفًا استمولوجيا فارقا وتحولًا باراديغميا^(٤٩) (Paradigmatic Shift)، في المقاربة الصوتية في ضوء التحليل الوصفي الوظيفي بدلا من التعليل المعياري الذي ساد نصوص النحاة القدماء، نحو: كراهية الكسر وسواه.

مقاربة الباحث النقدية: نحو بديل تفسيري مقترح

وتأسيسا على أن العلة النحوية وحكمة التقعيد (حكمة الواضع بتعبير التراث العربي) مستنبطة من رصد الظواهر، أي: إنها بناء نظري، قد يغيّر البواعث السليقية لدى العرب الخُلص، وارتكازا للرخصة الاجتهادية التي منحها الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) لمن يأنس في تعليقه وجاهة في مقولته المرجعية: "فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها"، يُرَجِّح الباحث عبر استقراء النظام الصرفي لأفعال العربية، انتفاء المانع الصوتي الذي يحول دون قبول الفعل العربي للكسر بسبب صوتي. إن استقراء تراكيب فعلية نحو: (ساعد البننت) و (لم يحفظ الدرس) و (أنت تلعبين) و (احملي حقيبتك) يُسقط دعوى الاستئقال أو الامتناع الذاتي للكسر سواء أكان عارضا أم أصيلا، ويكشف عن انتقاء في التعليل، أي: لِمَ صار مستقبحا مع ياء المتكلم ومستساغا مع غيرها؟

واستنادا لمبدأ الاختصاص المقولي، أي: اختصاص الجر بالأسماء، يستحيل وجود الكسر في حيز الأفعال؛ لأن الجر سمة مقولية فارقة (مميّزة) تختص بها الأسماء حصرا، وينأى عنها الفعل بحكم

خصائصه التركيبية والبنوية. وهنا تتهاوى حتمية امتناع الفعل عن الكسر: حركة بناءٍ أو إعرابٍ. وفضلا عن ذلك، فإن الركون لفرضية الوقاية من الكسر يقدر في تفسير إقحام النون مع حروف الحر، نحو: (عني) و (مئي) وأخوات (إن) مثل (إني) والظرف (لدي)؟ مما يُحتم البحث عن مقارنة تحليلية مغايرة للسائد.

ولكي نُفصل الأمر، يجب إيضاح أمثلة من إقحام نون الوقاية بالفعل:

أولاً: الفعل الماضي

(١) ضَرَبَ + ي = ضَرَبِي □ ضَرَبِي □ ضَرَبَنِي

فلولا إقحام النظام للنون لسقط المورفيم^٥ بدلالاته: الزمن الماضي وإفراد الفاعل وغيبته، إذ المتكلم العربي بمجرد قوله: (ضَرَبَ) يعي المتلقي أن الحدث مسند إلى: فاعل غائب مفرد مذكر؛ ولذلك حُوِّفَ على هذه الفتحة عبر إقحام النون:

- لتنهض بعاء التعبير عن هذه الدلالات، ولكي يحدث تحييد دلالي، لا يُؤمن معه اللبس.
- بمنظور صوتي حديث فإن غياب هذه النون يُفضي إلى محذور مقطعي، وهو التقاء الصوائت، متمثل بتلاقي حركتين (صائتين) هما فتحة لام الفعل (فتحة البناء) والكسرة الطويلة (ياء المتكلم)، الذي تأباه البنية المقطعية العربية.

(٢) ضَرَبْتُ + ي = ضَرَبْتِي □ ضَرَبْتُنِي

لولا إقحام النون لكُسرَت علامة التأنيث: تاء التأنيث الساكنة، وهو ما يُفضي لتحديد المقولات النحوية: جنس الفاعل (المؤنث) وعدده، فضلا عن افتقار ياء المتكلم إلى قاعدة ارتكاز مقطعية تحمل كسرتَه. ووفقا لمقاربة التحليل المقطعي، ستبقى ياء المتكلم (الكسرة الطويلة) قمة لمقطع بلا قاعدة، فجاء بالنون قاعدة له:

ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □

(٣) ضَرَبَا + ي = ضَرَبَاي □ ضَرَبَانِي

ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □

ولولا إقحام النون لتجاوزَ صائتان: (اي: / /) الفتحة والكسرة الطويلتان. وأتخذَ الإجراء السابق عينه لتسوية هذا الاعتلال المقطعي.

(٤) ضَرَبُوا + ي = ضَرَبُونِي □ ضَرَبُونِي

ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □

وبإقحام النون تفادى النظام التقاء صائتين: / / : الضمة والكسرة الطويلتان، وأوجد قاعدة للمقطع الأخير، هي النون، الذي كان بقمة، هي ياء المتكلم (الكسرة الطويلة).

وبترائنا النحوي^٥ نجد تسويغا للإتيان بهذه النون، وهو لئلا تلتبس ياء المتكلم أو المخاطبة، فالياء في (علمي) و (علمني) واحدة صوتيا، ولكنها مختلفة الوظيفة والدلالة، فالأولى ياء المخاطبة، والثانية للمتكلم، وما فرّق بينهما إقحام نون الوقاية، وقد أزال إقحام النون اللبس عن الضمير، ولو حللنا دخول النون مقطعيًا:

ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □
ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □ ض / ر / ب / ت / / □
ي / ض / ر / ب / ت / / □ ي / ض / ر / ب / ت / / □ ي / ض / ر / ب / ت / / □ ي / ض / ر / ب / ت / / □

وقد تبدو للقارئ بعض التساؤلات، منها:

- هل الباحث يرى النون جزءاً من ياء المتكلم؟

ينأى البحث عن تبني فرضية ضميرية المقطع (ني) برمته، إذ سيشر هذا الرأي لو تبناه الباحث مبدأ وحدة الضمير، إذ سيكون بصورة المقطع (ني) تلازم الفعل فحسب، والأخرى بصورة الصائت الطويل (ي) تلازم الاسم، أي: يكون لياء المتكلم شكلان، (ني) مع الفعل، و(ي) مع الاسم. فضلاً عن الاضطراب الذي سيواجهه هذا الرأي من محاذير بنيوية تُربك أطراد القاعدة مع حالات ياء المتكلم مع النواسخ (إن وأخواتها) والجار والمجرور وغيرها، مثل قبول (إن) للنون والياء نحو (إنّي)، وعدم قبولها في آحايين آخر، وقبول حرف الجر (من، عن) للياء مع النون (مئي، عنّي) وعدم قبول حرف الجر (إلى، على) إلا ياء المتكلم وحدها.

- ياء المتكلم أيضاً ستحجب علامة الإعراب من قولنا: "هذا كتابي" فلماذا لم يُقحم النظام نونا؟

إن ياء المتكلم بحجبها علامة رفع (كتابي) وهي الضمة المقدرّة، فهذا إجراء عرفه النظام اللغوي العربي وهو الإعراب على المحل أو بالحركة المقدرّة، وهو إجراء تفادي فيه عدم ظهور علامة الإعراب. ولا يمكن مقارنته بما يُحى من دوال متعددة حين لا تُقحم النون كما في أمثلة سألها جاءت في البحث.

والخلاصة أن نون الوقاية اضطراراً مقطعيّاً من ناحية صوتية، ووسيلةً لأمن اللبس من ناحية تركيبية/دلالية:

1. لئلا تلتقي ياء المتكلم وبعض ضمائر الرفع كآلف الاثنين وواو الجماعة. وبتعبير الأصواتيين المحدثين لئلا يلتقي صائتان، وهو محذور مقطعي.
2. لئلا يعدم الإحساس اللغوي، وتتداخل المقولات النحوية، فيلتبس جنس الفاعل وعدده وشخصه.

ثانياً: المضارع (المرفوع والمنصوب والمجزوم)**المرفوع:**

ي َ ك / ت / ب ُ ِ ←----- ي َ ك / ت / ب ُ / ن ِ

المنصوب:

ي َ ك / ت / ب ُ ِ ←----- ي َ ك ت ُ ب َ ن ِ

ولحالتى الرفع والنصب نجد التعديل المقطعي كالاتي:

مغلق + قصير + قصير + فقط صائت طويل ←----- مغلق + قصير + قصير + طويل مفتوح

إن عدم وجود النون يؤدي إلى (التقاء حركتين) الضمة القصيرة والكسرة الطويلة، فغُدِّل المحذور المقطعي (التقاء صائتين بلا قاعدة صامتية) بإقحام هذه النون البناء المقطعي وحفظ على حركة الإعراب (ضمة الرفع وفتحة النصب)، وجُلبت بهذا الإقحام قاعدة للمقطع الطويل المفتوح المشكِّل لنون الوقاية.

المجزوم:

ي َ ك / ت / ب ُ ِ ←----- ي َ ك / ت ُ ب / ن ِ

مغلق + مغلق + فقط صائت طويل ←----- مغلق + مغلق + طويل مفتوح

إن عدم وجود النون سيؤدي للتضحية بسكون الفعل المجزوم وتحريكه بالكسرة الطويلة. وقد عُذِلَ البناء المقطعي وحفوظ على سكون الجزم بإقحام قاعدة (هي النون)، اندمجت مع الصائت الطويل؛ لينشأ المقطع الطويل المفتوح.

والخلاصة أن نون الوقاية مع الفعل المضارع الصحيح (المرفوع والمنصوب والمجزوم) تعديل مقطعي للحفاظ على حركة الإعراب (رفعا بالضمة ونصبا بالفتحة وجزما بالسكون) بإقحام نون قاعدة، وباندماجه مع الصائت الطويل، ينشأ المقطع الطويل المفتوح.

ثالثا: فعل الأمر

ء - ك/ ت ء ب / ← ----- ء - ك/ ت ء ب / ن -

مغلق + مغلق + فقط صائت طويل ← ----- مغلق + مغلق + طويل مفتوح

إن عدم وجود النون سيؤدي للتضحية بسكون آخر فعل الأمر، وتحريكه بالكسرة الطويلة. وقد عُذِلَ البناء المقطعي وحفوظ على سكون آخر فعل الأمر بإقحام قاعدة (وهي النون) للصائت الطويل؛ لينشأ المقطع الطويل المفتوح.

إن نون الوقاية في ضوء المقاربة الصوتية المقطعية لم تُستجلب لوقاية الفعل من الكسر أو الجر، وإنما هي، في ضوء أمثلتها مع الفعل الماضي الصحيح الآخر، تعديل مقطعي من جهة ودرءاً لأمن اللبس من جهة أخرى؛ لئلا تختلط الوحدات (Morphemes) الدالة على العدد والجنس والجهة. أما في ضوء أمثلتها مع المضارع الصحيح الآخر في حالة رفعه ونصبه وجزمه وكذلك فعل الأمر، فهي تعديل مقطعي لئلا يلتقي صائتان وللحفاظ على الحركة الإعرابية (رفعا ونصبا وجزما). وعليه فإن الباحث يقترح الاصطلاح عليها بنون التمايز المقطعي. ومسوّغات ترجيح هذا المصطلح:

١. يمزج بين الآلية والغاية. فمن ناحية الآلية، يُحيل هذا المصطلح مباشرة إلى التفسير المقطعي الذي هو تعديل يتحاشى التقاء صائتين. ومن ناحية الغاية فإن التمايز هو مصطلح يختزن أمن اللبس بصيغة إيجابية تحقق الضبط، الذي يمنع التباس مقولات: الجنس والعدد والجهة.
٢. يعبر هذا المصطلح عن المشكلة والحل. فإن الوضوح كان حلاً لمشكلة تداخل المقولات، وانتهت هذه المشكلة بتعديل مقطعي، تمثل بإقحام النون.

أما مسوّغات قصور مصطلح نون الوقاية، الذي أثرنا استبداله، فهي:

١. تهافت علة (الوقاية)، إذ لم يتنزه الفعل من الكسر (العارض والأصيل)، فضلا عن كون الجر سمة بنيوية تختص بالاسم، ولا يُتصوّر دخوله على الفعل أصلا؛ لنبتكر أداة لوقايته منه.
٢. يسقط مصطلح (نون الوقاية) في فخ التناقض النسقي عندما نتتبع ظاهرة دخول هذه النون مع حروف الجر (مئي، عئي...) أو مع النواسخ (إئي لكئي...) أو مع الظروف (لدئي)، فقبول هذه الأدوات والأسماء للكسر، مع عدم إعرابها كالفعل، يؤكد أن على الوقاية من الكسر قاصرة، ولا تطرد في نسق اللغة العربية عموما.

٣. إن مصطلح (نون الوقاية) رصد الأثر الصوتي الظاهري والسطحي متغافلا عن الوظيفة التواصلية العميقة. إذ بدون هذه النون، سيؤدي الإلحاق لبياء المتكلم لسقوط مورفيمات (العدد والجنس والجهة)، وبالتالي فالنون جاءت لأمن اللبس ومنع التداخل؛ ولئلا يضيع الإحساس اللغوي بالمقولات النحوية.
٤. يتجاهل مصطلح نون الوقاية الآلية المقطعية لإنتاج السلسلة الكلامية، فمجيء نون الوقاية لم يحم بل عدل مقطعية الكلام، بما يسمح بعدم الوقوع في المحذور (التقاء صائتين)، فكانت النون تدخُّلا لتشكيل قاعدة للمقطع الأخير في الكلمة.
- وختلصة المقارنة بين المصطلحين، نقول:**

إن مصطلح (نون الوقاية) قزّم ظاهرة وظيفية ومقطعية كبرى في العربية، حاشرا إياها في موضوع: التسويغ الشكلي، مما أصبح استبدال هذا المصطلح بآخر يُظهر الحقيقة المقطعية (كقاعدة) والدلالية (كأمن للبس) ضرورة ابيستمولوجية لتصحيح مسار التعليل اللساني.

ولما تقدّم ستكون قاعدة نون التمايز المقطعي مع الفعل الصحيح الآخر كما يأتي:

عند اتصال الماضي أو المضارع أو الأمر صحيحة الآخر ببياء المتكلم؛ تُقحم نون التمايز المقطعي فاصلا حتميا لدرء التقاء الصائتين، صيانةً للمقولات النحوية في الماضي، وللحركات الإعرابية في المضارع والبنائية في الأمر.

الخاتمة (ملخص ونتائج وتوصيات)

خُص هذا البحث إلى مراجعة نقدية للضرورة الابيستمولوجية لتعليل نون التمايز المقطعي في المدوّنة النحوية، ولكن عبر مسبار اللسانيات الحديثة: التعليل المقطعي والتتبع الابيستمولوجي، وانتقل البحث من التسويغ الميكانيكي القائم على (وقاية الكسر)، وهو العلة التقليدية، إلى مقارنة لسانية مقطعية ووظيفية. وكشف البحث قطيعة معرفية تجاوزت التسويغ الصوتي المحض نحو أبعاد بنيوية ودلالية.

ومن نتائج هذا البحث:

١. اتخذ البحث من الحفريات الابيستمولوجية في التراث النحوي مدخلا للبحث عن الانقطاعات المعرفية في تقعيد نون التمايز المقطعي وعرضها.
٢. فنّد البحث العلة التقليدية، ودحض حجة (الوقاية من الكسر) لقصورها النسقي وتناقضها مع طبيعة اللغة.
٣. أثبت البحث الازدواج الوظيفي للنون، فهي ضرورة مقطعية (فونولوجية) لتجنّب التقاء صائتين، وهي حتمية صرفية (مورفولوجية) لحفظ المقولات النحوية والعلامات الإعرابية من المحو والالتباس.
٤. اجترح البحث مصطلح: نون التمايز المقطعي، بوصفه بديلا اصطلاحيا تفسيريا، يُظهر الهوية اللسانية الدقيقة للظاهرة.

ومن توصيات البحث:

١. قراءة التراث النحوي بغية استنطاق الاستبصارات الوظيفية والانقطاعات المعرفية للمدوّنة النحوية، متجاوزة هيمنة القراءة الخطية التراكمية، التي تذوّب الفروق الجوهرية بين الاجترار والابتكار.

٢. توسيع دائرة التحليل المقطعي ليشمل ظواهر نحوية وصرفية أخرى، بُنيت على تسويغات هشة، وتفسيرها بما ينسجم وبنية العربية.

هوامش البحث :

- ١ وُعبر عن مصطلح الإقحام بمصطلحات إنكليزية متعددة، وبمفاهيم قد تقترب أو تبتعد عما اخترناه من تعريف للإقحام. ولكن ما اصطفيهناه من تعريف أقرب لموضوع بحثنا: نون الوقاية. وللمزيد ظ: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، ط١/ ١٩٨٣، ص: ٧، ومعجم المصطلحات اللسانية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد. ص: ٩٤، ١٥٧، ومعجم علم الأصوات، ط١/ ١٩٨٢، ص: ٢١، ومعجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، ٢٠٠٩، ص: ٨٦.
- ٢ معجم المصطلحات الألسنية، د. مبارك مبارك: ٩٨، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١/ ١٩٩٥.
- ٣ المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر: ١٥٢، دار الكتب العلمية، ط١/ ١٩٩٣.
- ٤ ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، صالح بن سليمان الوهبي: ٤٨٣، ٤٩٩، مجلة جامعة الملك سعود، مج (٢)، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
- ٥ ظ: كتاب سيويوه: ٢٠٥-٢٠٩، وشرح كتاب سيويوه للسيرافي: ١٤٢/٢، والتعليقة على كتاب سيويوه لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) ١/ ٣٤٩-٣٤٨، تح. د. عوض بن حمد القوزي، ط١/ ١٩٩٠، والأمالي لابن الشجري (٥٤٢ هـ)، ٢/ ٣٠٦-٣٠٧، تح. د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٦ ظ: فقه اللغات السامية: ١٤-١٥، ٨٣، وعلم اللغة العربية: ١٤٢، وعلم اللغة المقارن: ٩٢.
- ٧ للإطلاع على تعريف اللغات التصريفية، ظ: أسس علم اللغة: ٥٦.
- ٨ () ظ: أسس علم اللغة: ٩٨، ودراسة الصوت اللغوي: ٢٩٩، والمقطع الصوتي وبنية الكلمة، د. الشريف المهديوي: ١٦٧، ١٦٩.
- ٩ () ظ: أسس علم اللغة: ٩٨، أبحاث في أصوات العربية: ١١.
- ١٠ () للمزيد عن الاتجاهات ومن يمثلها، ظ: المقطع في بنية الكلمة العربية (رسالة ماجستير)، مناع عبد الله مصلح شداد: ٣٤ - ٤٤، دراسة الصوت اللغوي: ٢٨٠، علم الأصوات، د. كمال بشر: ٥٠٤ - ٥٠٥، المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٩٨ - ٢٠٢.
- ١١ أبحاث في أصوات العربية: ٨.
- ١٢ () ظ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٧٨، نقلا عن: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٠١.
- ١٣ () ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٠١. وممن فضله أستاذنا الدكتور محمد عبد الزهرة غافل الشريف، ودافع عنه، وردّ بنية التعريفات في محاضراته التي حضرتها عنده في الماجستير والدكتوراه.
- ١٤ الاستمولوجيا التكوينية عند جان بياجى، محمد وقيدى، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ص: ٤٥.
- ١٥ ظ: الاستمولوجيا التكوينية عند جان بياجى، محمد وقيدى، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ص: ٨.
- ١٦ م.ن.
- ١٧ ظ: م.ن.
- ١٨ أدرجنا مع هذا البحث ملحقا بتعريف نون الوقاية وزوايا النظر لها بحسب القرون، وابتدأنا من القرن الثاني وانتهينا بالقرن العاشر.
- ١٩ ظ: كتاب سيويوه: ٤/ ١٨٦، والمقتضب: ١/ ٣٩٨، والأصول في النحو: ٢/ ١٢١-١٢٢.
- ٢٠ الجنى الداني في حروف المعاني: ١٥٠.
- ٢١ كتاب سيويوه: ٢/ ٣٦٩، وظ: ٢/ ٣٧٠-٣٧١، والمقتضب: ١/ ٣٨٣ - ٣٨٤.
- ٢٢ المقتضب: ١/ ٣٩٨.
- ٢٣ الأصول في النحو: ٢/ ١٢١.
- ٢٤ سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٥٠.
- ٢٥ أمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٩.
- ٢٦ الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٣٠.
- ٢٧ شرح المفصل: ٣/ ١٢٣.
- ٢٨ شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٨.

- ٢٩ رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٦٠، تح أحمد مجد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٣٠ ارتشاف الضرب: ٩٢٢/٢.
- ٣١ مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ج ٢/ ٣٩٧.
- ٣٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٥٥/١.
- ٣٣ همع الهوامع: ١ / ٢٢٢.
- ٣٤ همع الهوامع: ١ / ٢٢٣.
- ٣٥ استعرنا هذا المصطلح من علم دراسة الآثار والتنقيب عنها لإعادة بناء صورة الشعوب والحضارات القديمة.
- ٣٦ كتاب سيبويه: ٢ / ٣٦٩، وظ: ٢/ ٣٧٠-٣٧١، والمقتضب: ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤.
- ٣٧ المقتضب: ١ / ٣٩٨.
- ٣٨ سر صناعة الإعراب: ٢ / ٥٥٠.
- ٣٩ الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٠٧.
- ٤٠ التحول الباراديغمي ونعني به الإنموذج الإرشادي بتعبير توماس كون بكتابه بنية الثورات العلمية. ظ: بنية الثورات العلمية، ص: ١١.
- ٤١ ظ: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٥٥/١، وهمع الهوامع: ١ / ٢٢٣.
- ٤٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٥٥/١.
- ٤٣ ظ: الضمائر في اللغة العربية، د. محمد عبد الله جبر: ٧٣ - ٧٦، نون الوقاية بين كونها حرفا مفردا أو جزءا من ضمير، د. أحمد كشك: ١٠٣، مجلة اللسان العربي، مج (١٨)، ج ١، ضمير المتكلم (ني) من ضمائر النصب والجر في العربية، د. أحمد مجد عبد الدايم عبد الله: ١٤٠، حويليات كلية دار العلوم العدد السادس عشر ١٩٨٨ م.
- ٤٤ كتاب سيبويه: ٢ / ٣٦٨.
- ٤٥ كتاب سيبويه: ٤ / ١٨٦.
- ٤٦ العربية الفصحى، ترجمة، د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، القاهرة، ص: ١٦٣.
- ٤٧ المجلد في العربية النظامية: ٦٩، وظ: التوليد المعجمي في اللغة العربية: ٤٣. وهنا يشبه إقحام النون منعاً لانتقاء الصائت، إقحامها في النسب إلى (أنا: أناني)، يقول أندري رومان مشابهها بين نون الوقاية والنسب الشاذ لكلمة (أنا --- أناني) بقوله: "النون الثانية في (أناني) هي الحرف الصامت المعهود الذي تلجأ إليه العربية لتفادي مقطع غير نظامي..." المجلد في العربية: ١٣١.
- ٤٨ ظ: النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص: ٢٩.
- Paradigm Shift^{٤٩} ونعني به: تحول الأنموذج. إن (Paradigm Shift) هو تحول فكري جذري في الافتراضات والمنهجيات حين يفشل النموذج السائد في تفسير الظواهر الجديدة، وهنا نلاحظ كيف يتطور العلم عبر الثورات وليس عبر التراكم الهادئ. ونحن هنا نستعير مفاهيم توماس كون في كتابه: (بنية الثورات العلمية)، الذي وصف آليات التحول من أنموذج علمي إلى آخر، أن العلم العادي (Normal Science) حين يعمل وفقا لأنموذج سائد يصطلح عليه توماس كون بالـ (Paradigm)، ولكن بسبب تراكم (الشواذ) (Anomalies) أو فشل البرادغيم (أي: الأنموذج السائد) بالتفسير؛ مما تتولد معه أزمة علمية، تؤدي إلى ثورة علمية، تُنحى النموذج الذي أضحى قديما وتستبدله بآخر، وكمثال علمي عليه: الانتقال من فيزياء نيوتن الكلاسيكية إلى فيزياء أنيشتاين النسبية. وتأسيسا على مفهوم تحول الأنموذج يعيد هذا البحث موضحة نون الوقاية بمقاربة لسانية نسقية مركبة، شقها الأول: ضرورة مقطعية لدرء انتقاء الصائتين عبر إقحام صامت تمثل بالنون، والشق الثاني حتمية وظيفية دلالية؛ لأمن اللبس بصيانة العلامات الدالة على الجنس والعدد والجهة من التحديد.
- ٥٠ الإيضاح في علل النحو: ٦٦.
- ٥١ أعني: فتحة لام الفعل = فتحة باء ضرب.
- ٥٢ همع الهوامع: ١ / ٢٢٣.

مصادر البحث ومراجعته

١. أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي، بغداد دار الشؤون الثقافية ١٩٩٨.
٢. الاستمولوجيا التكوينية عند جان بياجى، محمد وقيدى، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٧.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٤. أسس علم اللغة، ماريو پاى، ترجمة د. أحمد مختار عمر، ط١/١٤١٩هـ-١٩٩٨م، القاهرة، عالم الكتاب.
٥. الأصول في النحو، ابن السراج (٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ط١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦. الأمالي لابن الشجري (٥٤٢هـ)، تح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤/١٣٨٠هـ-١٩٦١م، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
٨. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، ط١/١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، بيروت.
٩. بنية الثورات العلمية، توماس كون، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢.
١٠. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) ١/٣٤٨-٣٤٩، تح د. عوض بن حمد القوزي، ط١/١٩٩٠.
١١. التوليد المعجمي في اللغة العربية، أندري رومان، ترجمة محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن ٢٠١٢ م.
١٢. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة وآخر، بيروت، ط١/١٤١٣هـ-١٩٩١م.
١٣. حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني لألفية بن مالك، مصر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
١٤. دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٥. سر صناعة الأعراب، ابن جني، تح: د. حسن هندأوي، دمشق، دار القلم، ط١/١٩٨٥.
١٦. شرح ابن عقيل، (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١/١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، بيروت.
١٧. شرح المفصل، ابن يعيش (٦٤٣هـ)، مصر، المطبعة المنيرية.
١٨. شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣٦٨هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب وآخرين، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، ط١/١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٩. الضمائر في اللغة العربية د. محمد عبد الله جبر، دار المعارف، مصر، ط١/١٩٨٣م.
٢٠. ضمير المتكلم (ني) من ضمائر النصب والجر في العربية، د. أحمد محمد عبد الدايم عبد الله، حوليات كلية دار العلوم العدد السادس عشر ١٩٨٨ م.
٢١. ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، صالح بن سليمان الوهبي، مجلة جامعة الملك سعود، مج (٢)، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
٢٢. العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ط١/١٩٦٦م.
٢٣. علم الأصوات، د. كمال بشر، القاهرة، دار غريب، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٤. علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت.
٢٥. علم اللغة المقارن، د. حازم كمال الدين، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١ / ١٤٢٨ هـ _ ٢٠٠٧ م.

٢٦. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧.
٢٧. كتاب سيوييه (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ١٩٧٥.
٢٨. المجلد في العربية النظامية، أندره رومان، ترجمة وتقديم حسن حمزة، المركز القومي للترجمة، القاهرة ط ١ / ٢٠٠٧ م.
٢٩. المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
٣٠. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط ١ / ٢٠٠٧ م.
٣١. معجم المصطلحات الألسنية، د. مبارك مبارك، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١ / ١٩٩٥.
٣٢. معجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي - فرنسي - عربي)، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١ / ٢٠٠٩.
٣٣. المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، ط ١ / ١٩٩٣.
٣٤. معجم علم الأصوات، د. محمد علي الخولي، الرياض، ط ١ / ١٩٨٢.
٣٥. معجم علم اللغة النظري (إنجليزي- عربي)، د. محمد علي الخولي، بيروت، ط ١ / ١٩٨٢.
٣٦. معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١ / ١٩٨٣.
٣٧. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١.
٣٨. المقتضب، المبرد، (٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٣٨٥-١٣٨٨هـ.
٣٩. المقطع الصوتي وبنية الكلمة، د. الشريف المهدي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ديسمبر ٢٠٠١ م.
٤٠. المقطع في بنية الكلمة العربية، مناع عبد الله مصلح شداد (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٩ م.
٤١. النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون: دراسة ونصوص، فاطمة الطبال بركة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١ / ١٩٩٣ م.
٤٢. نون الوقاية بين كونها حرفاً مفرداً أو جزءاً من ضمير، د. أحمد كشك، مجلة اللسان العربي، مج (١٨)، ج ١.
٤٣. همع الهوامع للسيوطي (٩١١ هـ)، تح د. عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.